الشروط السياسية للتنمية

بقلم الأستاذ / محمود المراغي
الكاتب الصحفي

تستهدف هذه الورقة الكشف عن الجانب الآخر من التل ، فإذا كنا قد أوفينا المشكلة الاقتصادية حقها في الدراسة والبحث فإن الارتباط بين السياسة والاقتصاد ، بين القرار السياسي والمسار الاقتصادي صحيحا أو خاطئا ٠٠ هذا الارتباط هو ما يحتاج منا لوقفة متأنية تجيب على سؤال هل نريد إصلاحا اقتصاديا فقط ٠٠ أم نريد إصلاحا شاملا ، وأنه لا جدوى كبيرة للإصلاح الاقتصادي دون النظر في دولاب السياسة ودهاليزها .

من هنا فإن الورقة تبدأ من حيث انتهى الآخرون من رجال الاقتصاد ، فهناك تسليم بأن مشاكلنا التي باتت مزمنة : فقر وبطالة وتراجع في مستوى المعيشة وضياع لفرص التقدم ٠ لقد بات الاقتصادي المصري عاجزا عن إطعام وتشغيل كل أبنائه ٠٠ وهذه هي الكارثة وحديثنا عن سعر العملة ، أو توازن الاقتصاد ، أو تخلف الإنتاج ، أو ركود السوق مجرد تفاصيل ومقدمات لهذا الوضع المجتمعي الجديد : أناس بلا عمل ٠٠ وأناس ينزحون المليارات ويهربون بها إلى الخارج ٠٠ تكدس في الثروة وانتشار في الفقر ٠٠ وانقسام في المجتمع ينذر بخطر شديد .

وقد نضيف لذلك ونحن نتأمل الصورة الاقتصادية أن هناك أنواعا من الاقتصادات – وهو تعبير مجازي هنا – قد تكرست في مصر خلال السنوات الماضية ٠٠ فهناك على سبيل المثال ما يمكن أن نسميه (اقتصاد الثرثرة) ، فبالرغم من أننا لا نعارض الولوج إلى عالم الاتصالات الحديث فإن لعبة (المحمول) باتت تكلفنا (٨) مليار جنية سنويا وبما يعادل أكثر من (٢) بالمائة من الناتج المحلي يذهب معظمها للثرثرة وليس للأعمال الهامة .

أيضا ، هناك (اقتصاد الصدفة) ، وذلك الذي يحكم سلوك أثرياء الأزمة والذين تضخمت ثرواتهم بسبب ارتفاع سعر الدولار (أو العملات الأجنبية) لضعف ما كان عليه الحال منذ ثلاث سنوات ، ومن ثم فإن الحائزين لعملات أجنبية والمضاربين عليها قد أصبحوا أثرياء بالصدفة ٠٠ وينضم لهم الذين أفادوا من تضخم مصاحب يزيد العبء على الفقراء ويعطي العائد لفئة من المنتجين والمستوردين .

فإذا أضفنا لذلك الذين أفادوا من أوضاع احتكارية ومن تعثر صدور القانون الخاص بالمنافسة لأكثر من سبع سنوات .

إذا فعلنا ذلك أدركنا معني الكلمة (اقتصاد الصدفة) كذلك هناك (الاقتصاد السري) وللدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد اجتهادات ودراسات في هذه القضية والتي تشمل : المخدرات والدروس الخصوصية والرشاوى وناتج الفساد ٠٠ وكل ذلك وطبقا لتقدير د. عبد الفضيل بالمليارات .

هــذه الاقتصــاديات الثلاثة – اقتصاد الثرثرة واقتصاد الصدفة والاقتصاد السري – تحذف ولا تضيف ، وتأخذ من عافية الاقتصاد وترخي انطلاقة ، ناهيك عما سحبة المتعثرون والهاربون بأموال البنوك ·· وناهيك عن الطاقات العاملة في الاقتصاد – من بشر ومعدات وأراضي وأموال – وهو ما يجعلنا نقول : إن أكثر من ثلث اقتصادنا ليس في موضعه إنه (ممنوع من الصرف) !

أضــيف هنا ما يمكن أن نسميه – والتعبير قد يكون ضعيفا (اقتصاد اليويو) ، ذلك الذي يصعد ويهبط ويتحول إلى لعبة في يد ظروف نحن الذين صنعناها .

إنــنا نلاحــظ أن نسب النمو في مصر تتذبذب بشدة ، ما بين نمو سالب في إحدى سنوات التسعينات ، ونمو فاق الـ (٨) بالمائة في سنوات سابقة .

والــتذبذب في مستوي النمو يعني التذبذب في مستوي المعيشة وما يولد من أجور وعوائــد تملــك ، كما أنه يعني اهتزاز في فرص الاستثمار الجديد ·· أما السبب الرئيسي لهــذا الــتذبذب أو لظاهرة (اليويو) فهو الاعتماد على موارد تتعلق كلها بظروف خارجية إقليمــية وعالمــية ، كنا في الماضي ومنذ خمسين عاما أسري المحصول الواحد والسوق الواحــد ·· أعني القطن و بريطانيا ، ثم حاولنا الفكاك من ذلك بالدخول في عصر التصنيع إبــان ثــورة يولــيو ، ثم توقف ذلك إلا قليلا حين تغير نمط الاقتصاد تحت سياسة الانفتاح فــبات الــتقدم الصناعي والزراعي على الهامش ·· وجاء اقتصاد والخدمات بدرجة كبيرة وبات الحديث كله عن العمالقة الأربعة :

- قناة السويس والمرور فيها محكوم بحركة البترول وانتعاش الاقتصاد العالمي .
- البترول ، ويخضع لظروف دولية .
- السياحة ، وتتفاعل فيها ظروف محلية ودولية .
- وعوائد المصريين في الخارج (والتي تشهد الآن تجميدا أو تراجعا) .

[العوامل الأربعة على أهميتها وضرورة الاستفادة منها تتصل بظروف خارجة فإن تغــيرت هــذه الظروف اهتزت الموارد وبما يخلق ما نتحدث عنه : اقتصادا هشا لا يحتمل كثــيرا الأزمات ويتراجع أمام أي صدمة وتصيح الحكومة : أنها ظروف خارجة عن الإرادة ·· ماذا تفعل ؟]

[وبمــا نلاحظ هنا أن الموارد الأربعة قد جاء معظمها نتيجة : التاريخ أو الجغرافيا ومــا صنعة الآباء ·· سواء كنا نتحدث عن قناة السويس أو السياحة ودور الآثار والموقع فيها أو البترول الذي تختزنه الأرض من ملايين السنين] .

[ولكـــن مـــاذا يضـــيفه الجيل الجديد لهذه الثروات ؟ سؤال لابد أن نطرحه ونحن نـــتحدث عن السياسة والاقتصاد ، فالسياسة هي التي صنعت أكثر من غيرها ذلك النمط في الإنـــتاج ، وذلـــك الهـــيكل الذي خلقة الانفتاح غير المخطط وحافز الربح غير الرشيد وغير المـــواد مركـــزيا بخطة قومية تحدد : أي نوع من الاقتصاد يناسب بلدا كثيف السكان يزيد بمعدل يزيد عن ثلاثة آلاف فرد كل ٢٤ ساعة ؟] .

الغائب : خطة تحدد بوصله التنمية (والتحديث جزء من التنمية الضرورية) وتحدد إلـــى أيـــن تذهـــب عوائـــد التنمية ٠٠ وكيف تدار التنمية ، بأي قرارات ، ، وأي هيئات ، وأي قدر من المشاركة ٠٠ فالفنيون وحدهم لا يصنعون التقدم .

كانـــت هـــذه المقدمـــة ملاحظـــات سريعة تضاف لدراسات متعمقة أشبعت الجانب الاقتصـــادي بحثا ٠٠ ولكن ، ماذا عن السياسة التي نقول أنها – إن شئنا – عامل رئيسي فـــي صناعة الاقتصاد ٠٠ كما أن الاقتصاد عامل رئيسي في صنع السياسة ، ٠٠ ماذا عن هذا التفاعل وشكله في المجتمع المصري ؟

[عند طرف أخير في مدينة رأس البر يعرف الناس حكاية اختلاط النهر والبحر ٠٠ وهـــو اخـــتلاط يعطـــي اللـــون الداكـــن لمياه البحر الزرقاء ، ويعطي الطعم المالح لبدايات نهر النيل ذي المياه العذبة !!] .

نفـــس الشيء يحدث بين السياسة والاقتصاد فليس كل ما يصدر من وزارة الاقتصاد والتجارة أو الصناعة اقتصادي خالص ٠ إنه كثيرا ما يكون مشوبا بعوامل السياسة .

[في مؤتمر أخير لمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية بجامعة القاهرة روي وزير اقتصـــاد ســـابق كيف أن وزير الاقتصاد أي وزير / لا يستطيع أن ينفذ ما يريد إذا لم يكن مســـاندا من سلطة سياسية أو برلمانية أو مستندا لحزب أو إعلام يدافع عنه ٠٠ ذلك لأنه يواجه أصحاب مصالح ونفوذ ومراكز قوى لا يستهان بها] .

وفـــي قضايا الفساد الأخيرة والتي برز فيها نفر من علية القوم كانت إشارة القضاء واضحة لما نتحدث عنه من اختلاط السياسة بالمال فها هي محكمة (نواب القروض) تقول فـــي حكمهـــا الذي شمل (٣١) متهما بينهم وزير سابق كان منوطا به إصدار التشريعات الاقتصادية وإعمال الرقابة البرلمانية على الحكومة حين كان رئيسا للجنة الخطة والموازنة بمجلـــس الشـــعب ، وبينهم أعضاء في المجلس ومسئولو بنوك كثيرون ٠ في هذه القضية قالـــت المحكمـــة ((إن القضية ليست قضية نواب لأن هؤلاء الأشخاص من بين المتهمين الذيـــن دخلـــوا مجلـــس الشعب في غفلة من الزمن لفظهم المجلس بعد أن تيقن أنهم ليسوا نوابـــا للشعب وإنما هم سارقون لأمواله)) ٠ حاولت المحكمة أن تعزل أشخاص المتهمين

عن وضع عام يمس الهيئة التشريعية ، ولكن كم نائبا تم تحويلهم للقضاء في قضايا فساد ؟ وكـم نائـبا – يقدم لنا التشريع – وهو مشكوك في عضويته طبقا لتقارير محكمة النقض ؟ أو هو محال للنيابة العامة في أفعال تمس الذمة والسلوك .

[علـى أي حال فقد انتهت المحكمة إلى ما انتهت عليه مع إشارة (أنها تأسف لأن النصـوص التشـريعية لـم تمكـنها مـن أن تحـيل المتهمين إلى المفتي) .. وطالبت بتعديل القانون ليسمح بذلك في حالات قد تكون قادمة .. أي ليسمح بإعدام المفسدين] .

هكـذا اختلط ماء البحر وماء النهر ففسد الاثنان ، وهكذا تتأكد العلاقة بين السياسة والاقتصـاد والتـي تشـير لها وقائع كثيرة فيها ما حصلت عليه مصر من تنازل عن ديون خارجـية فـي مقـابل مساهمتها في حرب الخليج الثانية ، ومنها ما عبر عنه تقرير مقدم لكونجـرس حول هذه الحرب وفيها يشرح البنتاجون (ماذا كانت تعني هذه الحرب بالنسبة لفرص العمل في الاقتصاد الأمريكي) .

العلاقـة وثـيقة ، وفـي بلادنا كانت التحولات الاقتصادية الكبرى بقرارات سياسية ووفـق مصـالح فـئوية في بعض الأحيان .. حدثت التحولات ومنها الانتقال من اقتصاد موجـة إلـى اقتصـاد حـر وبيع للقطاع العام ، بقرارات علوية ، وحدثت الانتكاسات أيضا (وهـو ما نشهده الآن) بقرارات علوية ، وجرى الارتباط بالولايات المتحدة وبما حقق ما قاله السادات من أن (٩٩) بالمائة من أوراق اللعبة في يد أمريكا .. بقرارات علوية .. بـل إن أكثر من ثلاثين مليار من الجنيهات قد تدفقت من البنوك إلى السوق ، ومن السوق إلـى الخارج بشبهة نفوذ سياسي خفي تدخل لصالح هذا العميل أو ذاك ، لكن أحدا لا يفصح إلا في مجاله الخاصة .

أنـتقل الآن إلـى الآلـيات التـي تـربط السياسة بالاقتصاد وتجعل السياسة حافزا للاقتصاد والتنمية وتحديث المجتمع .. أو تعوق الاقتصاد وتبدد فرحته .

أولا :- وأبـدا بنقطة بعيدة لا يصدر بها قانون أو قرار أو ورقة مكتوبة .. أعني المؤازرة السياسية أو الدعم السياسي لتحول ما .. مؤازرة من السلطة ، وتأييد شعبي .

فـي السـتينيات قال جمال عبد الناصر ((لقد نجحنا في السد العالي وقناة السويس وفشـلنا في إدارة القصر العيني)) والكلام صحيح حينذاك والفارق واضح بين الحالتين .. فكـلا الأمريـن : السـد والقـناة قد تحققا من خلال معركة وطنية واسعة .. بل إن حدثا اقتصـاديا لـم يجمـع بين الحرب والسياسة والاقتصاد مثلما توفر لهذين المشروعين .. ونحـن نذكر إيقاع العمل في أسواق الستينيات .. ونذكر كيف غني الشعب المصري للمياه والكهـرباء والأرض الجديـدة ونذكر وهي أشياء في العادة صماء لا تنطق .. و .. على العكس من ذلك كانت حالة القصر العيني حيث غاب التأييد السياسي والشعبي .

أي أن المؤازرة السياسية تلعب دورها بالضرورة .

ثانيا :- إن الذين يتحدثون عن الديموقراطية الحالية لاتخاذ القرار أو كشرط لإصلاح الاقتصاد إنما يعنون أن الإصلاحات الجزئية لا تفيد كثيرا وأنه في مواجهة التدهور الواسع لابد من نهضة شاملة تشتمل السياسة والاقتصاد والمجتمع ، فالتقدم – وجزء منه التحديث كما قلت – حالة مجتمعية وليست قصة طرق تمتد ، وجسور تبني رغم أهمية ذلك وإيجابيته .

[أيضا ، فإنهم يقصدون أن الفنيين وحدهم لا يصنعون التقدم ، وأن القرار لكي يكون أكثر نضجا ورشدا ونفعا لابد من اختباره في ارض الواقع قبل أن يصدر ٠٠] .

١- بالشفافية والإفصاح والمعلومات .

٢- بتعريضه للنقاش بين أصحاب المصلحة .

٣- بصدوره عن جهة تمثيلية توازن بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبين مصالح الفئات المختلفة ، بل وبين ما يفرضه الحاضر وما يقتضيه النظر للمستقبل .

وربما نقول وفي القرارات الأساسية يكون مجلس الشعب هو المنوط به القيام بهذه المهمة وفقا للدستور ، لكن مجلسنا :

- أتي جزء كبير منه وبما يزيد عن مائة نائب عن غير الطريق الصحيح وهو ما قضت به تقارير محكمة النقض ومحاكم أخرى والتي تثبت وقائع تزوير أو تدخل من جانب الإدارة .
- ضم عددا كبيرا من رجال الأعمال الذين يجمعون بين المصلحة العامة وسلطة التشريع ، وكانت هذه الفئة أكثر اقترابا من الحزب الحكم وأكثر نفوذا من المعادل لهم وهم ممثلو العمال والفلاحين .
- وكان المجلس – في كثير من الأحيان – ترجمه لما تريد الحكومة وليس العكس بحيث اختلت وظيفتاه : وظيفة التشريع ووظيفة الرقابة و المضابط تسجل أن كل الاستجوابات التي تمت انتهت لشكر (السيد الوزير) بدلا من محاسبته .

ثالثا :- ونحن نتحدث عن تأثير السياسة على الاقتصاد فلابد أن نذكر ما انتهت إليه أدبيات المنظمات المالية الدولية فقد برز في الفترة الأخيرة مصطلح (GOVERNANCE) واختلفنا حول معنى الكلمة هل هي الإدارة الحسنه ، الحكم الرشيد ؟ الحكم الصالح وجاءت فتوى مجمع اللغة العربية لتصل لنا كلمة (حوكمة) .

على أي حال وأيا كان المصطلح فإننا نتحدث عن :

- الشفافية (حتى في مجال الشركات) .
- ديموقراطية القرار وتمثيل أصحاب المصالح .
- احترام القانون .
- المحاسبة .

والأمـــثلة التطبيقـــية كثـــيرة فقـــرار الميزانـــية وهي نفقات وموارد يتحدد من هو المســـتفيد وهل نوجه الاعتمادات للقاهرة أو الصعيد ؟ للساحل الشمالي أو بولاق الدكرور ؟ ‥ لمناطق يزداد فيها نفوذ البعض أم لمناطق أكثر استحقاقا ؟

(ملحوظة كان الدعم في مصر يمثل (١٣,٥) في المائة من الإنفاق العام ســـنة ١٩٩٢ ، فأصـــبح بعد عشر سنوات يمثل (٦) بالمائة – من أعمال نـــدوة المتغـــيرات الخارجـــية والاقتصـــاد المصـــري – كلـــية الاقتصاد – أكتوبر ٢٠٠٣) .

أيضـــا فإنه عندما تتقرر الضرائب والجمارك والرسوم فإن القرار يشمل : من يدفع ‥ وكم يدفع ‥ ومن لا يدفع ؟ .

أي أن الميزانـــية ليست مجردة عملية حسابية توازن بين النفقات والموارد ، لكنها سياســـة دولـــة وطـــريقة لإعادة توزيع الدخل في المجتمع ، كما أنها تعبير عن التوجهات والتحـــيزات لـــدي متخذي القرار [السؤال : أين نحن من ذلك والموظف يجري حسابه لو أدلـــي بحديـــث صـــحفي خلافـــا لمـــا نطالـــبه بـــه ‥ ورئـــيس الوزراء يكتب الحديث فـــي السياســـة الخارجـــية في معظم الأحيان وميزانية الدفاع لا يتم الإفصاح عنها إلا كرمز إجمالي ‥ أما المحاسبة واحترام القانون تحدث عنها ولا حرج] .

<u>رابعا :-</u> وفـــي الحديث أيضا عن السياسة والاقتصاد فإننا لابد أن نذكر ما جاء في تقريـــر التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام (٩٦) فقد تحدث الـــتقرير عمـــا أسماه (النمو الرديء) وأنه ليس كل نمو يكون محمودا ومطلوبا ‥ فقد يتحقق النمو ويزداد الدخل لكن ذلك النمو يكون :

- (عديم الشفقة) لا يستفيد منه وبدرجة أكبر غير الأغنياء .
- أو هو (نمو بلا فرص عمل) فالدخل يزداد والبطالة أيضا .
- أو هـــو (نمـــو أخـــرس) تـــزيد فيه الثروة ويزيد القمع وتغيب الديموقراطية والمشـــاركة . (ذلك رغم أن ثلثي سكان العالم ومن الناحية الشكلية يتمتعون ينظم ديموقراطية) .
- أو هو (نمو بلا جذور) تضمحل فيه الهوية الثقافية (هناك عشرة آلاف ثقافة في العالم فإن الكثير منها معرض للتهميش) .
- أمـــا النوع الخامس من النمو الرديء فهو (النمو بلا مستقبل) وهو الذي يأكل الأخضـــر والـــيابس فيـــنزح مـــا تملكه دولة من ثروات طبيعية دون نظر لـــلأجيال القادمة .

السـؤال أيضا : أين نحن من ذلك كله ؟ .. وأي نوع من النمو يجري في مصر ؟ .. والسـؤال مهـم في حديثنا لأن من يحدد نوع النمو سلطة سياسية قبل أن تكون سلطة اقتصادية .

خامسا :- ونحـن نـتحدث عـن المشـاركة السياسية ودورها في صناعة القرار الاقتصـادي فـإن الحديـث يـتجاوز دور مجلس الشعب إلى مجالس المحافظات والنقابات والمجـتمع المدنـي ودور المثقفين .. وكلها أدوار غير مكتملة حتى أنه يمكننا القول أننا أمـام ظاهرة (الأواني الفارغة) فكل المؤسسات قائمة ولكن يتم تفريغها من مضمونها لأن كل شيء يأتي من أعلي .. حتى داخل الجهاز الحكومي ذاته .

(راجع جلسة السياسات حول اللامركزية والتي عقدها مركز الإدارة العامة بجامعة القاهرة وتقدم فيها كل من : د. محمود شريف وزير الإدارة المحلية السـابق والمستشـار عدلي حسين بشهادتهما حول المركزية واللامركزية وكـيف أن يد المحافظ – حتى في التصريح بمقبرة أو مخبز – مشلولة لأن الوزراء مازالوا يتمسكون بمركزية القرارات أكتوبر ٢٠٠٣) .

سادسا :- لقـد جـري نقاش طويل في العالم وخلال التسعينيات حول دور الدولة وانتهت هذه المناقشات وعلى ضوء ما هو مطروح من اقتصاد حر وعولمة وفتح للأسواق .. انتهـت إلـى أن المطلوب (دورا أقل حجما وأعمق تأثيرا) .. واختلفت الاجتهادات بعـد ذلـك لكـن أحـدا لم يتحدث عن انسحاب كامل للدولة لتكون (مجرد عسكري مرور أو عسـكري حدود) كما أن أحدا لم يتحدث عن استقالة الدولة واكتفائها بالمهام التاريخية والأمن والعدالة .

لقد تطور دور الدولة لتكون ضامنة لنظام يلد فرص العمل ، ويحقق الرفاه ، ويصنع التقدم ويطلق الابتكار ويوظف المواهب .

وقـد نختلف أو نتفق حول الدور المباشر من خلال وحدات اقتصادية تملكها الدولة لكنـنا لن نختلف حول المسئوليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأن السوق وحده لا يصنع العدل ولا يصنع التقدم .

وقـد بـدت الدولة في مصر وكأنها تريد أن تنسحب من الاقتصاد ليس بالتخلي فقط عـن الملكـية المباشـرة وإنمـا لـتركه أيضا للأنواء سواء كانت مصالح الطبقات القادرة والـنافذة ، أو ريـاح الخـارج العاتـية .. ذلك رغم أن حالة مصر كثيفة السكان ، قليلة المـوارد تحتاج اقتصاد مختلطا تلعب فيه الدولة دورا أساسيا ليس بقوانين السوق فقط .. وإنمـا بالـتواجد أيضـا فـي قطاع الإنتاج والاستثمار والبحث العلمي والتطوير والتنمية البشـرية إن دعـوات تجـري للتوسـع في خصخصة التعليم أو سلخ التعليم الجامعي من المجانـية لـيكون للأثـرياء فقـط .. ودعوات متشابهة وجدت طريقها للتنفيذ في قطاع

الصحة والعلاج والذي باتت نفقاته فوق الطاقة .. أما في قطاع الإنتاج فإن قرارا - مكتوبا أو غير مكتوب - قد صدر منذ نحو عشر سنوات ويقضي بحرمان القطاع العام من الاستثمار الجديد وهو ما أدي لإضافة وزيادة خسائره ليصل إلى ما يقوله بعض الوزراء (لنقطة البيع) ولكن ما بين قرار التجميد وقرار البيع كان الفاقد والعاطل هائلا .. وما زال كذلك .

فإذا أضفنا لذلك أن التنمية لم تعد مرادفة للنمو العشوائي لأنها فعل متعمد ومخطط ، وإذا أضفنا أن التنمية لابد أن تكون شاملة : سياسية واجتماعية واقتصادية فإن القاطرة التي تجذب للأمام هي الدولة .. ولكن أية دولة ذلك سؤال هام .

لكن السؤال الأهم : ((وإن طبقنا الإصلاح السياسي . إن أحكمنا طريقة اتخاذ القرار ليحقق الشفافية والمشاركة واتبعنا ذلك بالمساءلة وحكم القانون .. لو فعلنا ذلك هل تقوم مصر من عثرتها ؟ هل ينصلح الاقتصاد فيفي بحاجات مجتمع يصل حجمه إلى مائة مليون نسمة خلال عشرين عاما ؟ - وإذا تحقق نتحدث عنه من تداول للسلطة وفتحنا باب التغيير فهل تأتي لنا نخبة جديدة قادرة على إصلاح - أو نفاذ - الوضع ؟)) .

أعلم أن هناك مشاكل بنيوية تتعلق بندرة الموارد الطبيعية ، وندرة المياه التي تصنع قيدا على الزراعة والصناعة والتحضر .. وأعلم أن هناك مشاكل مجتمعية فالأمية تقترب من نصف عدد السكان (وأن وعدت السلطة السياسية بإنهائها في ثلاث سنوات) . أعلم أيضا أن كثيرا من موارد مصر قد نزحت للخارج ومازالت تنزح ، وهي موارد مالية وبشرية وأعلم أن عبء الأمن مستمر رغم توقيع معاهدة مع إسرائيل .

[أعلم كل ذلك ، ولكن ولنفس الأسباب أقول أن الإدارة السياسية الرشيدة تصبح ومع هذه الأوضاع أكثر لزوما وإلحاحا فالانتقال من وضع إلى وضع يتطلب مشاركة مجتمعية واسعة ، وتعبئة شعبية واسعة وأرجو أن يكون الحزب الوطني الحاكم جادا في دعواه لحوار مع القوى الشعبية والمهنية وفي مقدمتها (١٦) حزبا أخرى تعيش تحت الحصار] .

أرجو أيضا أن يكون الحديث عن وثيقة حقوق المواطن حديثا عن عقد اجتماعي جديد ، فذلك ما نحتاج له ، وما تسهم فيه مؤتمراتنا ونخبنا المثقفة وفي طليعتها : فئة الإدارة التي تحمل العبء ولا تملك سلاح المواجهة .

محمود المراغي